النهوض بقطاع المياه المعدنية في أفق سنة 2016

دفع الاستثمار الخاص

تونس – الصباح الاقتصادي

نظم ديوان المياه المعدنية مؤخرا، ندوة وطنية لتقييم نتائج المرحلة الاولى من الدراسة الاستراتيجية للنهوض بقطاع المياه المعدنية في تونس في افق 2016.

وشارك في الندوة خبراء وممثلو الهياكل الوطنية والجهوية والمحلية والدولية المسؤولون في هذا القطاع.

وأبرزت السيدة منجية فجحوبي المديرة العامة لديوان المياه المعدنية ان هذه التظاهرة تندرج في اطار المهام الجديدة التي أصبح يضطلع بها الديوان منذ قرار فتح القطاع امام الاستثمار الخاص للتعريف به وبفرص الاستثمار فيه وبوضع مخططات التنمية الملائمة نظرا لما لهذا القطاع من اهمية في دفع النشاط الاقتصادي عبر اثراء المنتوج السياحي الوطني وتنشيط السياحة الداخلية ومعاضدة مسيرة التنمية الجهوية بمناطق منابع المياه المعدنية بفضل ما تتميزد به تونس من ثروة وطنية هامة من المياه المعدنية اضافة الى ثراء تركيبتها الفيزيوكيميائية.

وأشارت من جهة اخرى الى ان الهدف من هذا الملتقى هو تقديم نتائج المرحلة الاولى من الدراسة الاستراتيجية التي انطلقت منذ عدة اشهر وتركزت على 3 سيناريوهات حول المخطط المديري لتهيئة قربص الكبرى من سيدي رايس الى عين الكالاسيرا.

وأوضحت ان استراتيجية النهوض بالقطاع في افق 2016 تمر بـ 3 مراحل: ابراز واقع القطاع واستشراف تطويره ودفع الاستثمار.

صعوبات

كما أكدت ان قطاع المياه المعدنية في تونس يمر بصعوبات عدّة تقف عائقا امام تطويره رغم النصوص والتشريعات المشجعة والمخزون المائي الذي تتمتع به بلادنا لا سيما منها منطقة قربص التي لا تزال عذراء في نسبة هامة من مخزونها.

ففي قطاع المياه الساخنة لا يوجد سوى 3 مراكز تابعة للقطاع العمومي تمت خوصصتها مؤخرا.

نسبة الاستثمار ضعيفة

وأضافت ان نسبة الاستثمار الخاص ضعيفة في هذا القطاع ولا توجد مبادرات جريئة وجادة نظرا لثقل التكلفة لاستغلال الارض التي تتسم بالصلابة ويتواجدها في مناطق وعرة وبعيدة اضافة الى قلة التكوين حيث لا يوجد مختصون في هذا القطاع.

وبلغت استثمارات تهيئة المحطة الاستشفائية في حمام بورقيبة 28 مليار دينار وفي جبل الوسط 3 مليارات دينار، وستنطلق الاشغال لتهيئة عين أفطر بقيمة استثمارات بلغت 25 مليار دينار. كما أشارت الى ان المواطن التونسي يقبل بكثافة على الحمامات والمحطات الاستشفائية بمعدل 3 ملايين زيارة في السنة.

آفاق التطوير

واشارت السيدة سلوى قروي مديرة مكتب دراسات في مداخلتها حول «موازنة العرض والمقاييس الأولى المتخذة للنهوض بالقطاع» الى ان المخزون المائي متوفر وبجودة عالية وبنسب مرتفعة الا ان استغلاله وسبل استخراجه صعبة وتتطلب مبالغ طائلة.

وتقوم استراتيجية تطوير القطاع على ثلاثة سيناريوهات وتتمثل في تطوير المعطيات الاساسية الملاحظة خلال السنوات السابقة من 1987 الى سنة 2001 وهو ما سينتج عنه ارتفاع بنسبة 80٪ في افق سنة 2016 بالنسبة لاغلبية المعطيات الأساسية المتعلقة بقطاع المياه المعلبة، وسيرتفع معدل استهلاك الأفراد من 31 لتر للفرد الواحد سنة 2001 الى 75 لتر سنة 2016. اما السيناريو الثاني فيتعلق بمضاعفة قدرة الانتاج من 220 مليون سنة 2001 الى 548 مليون سنة 2016.

ويتمثل السيناريو الثالث في مضاعفة استهلاك الفرد بـ 6 مرات للمياه المعلبة.

ضرورة دفع وتشجيع الاستثمار الخاص

وبينت من جهة اخرى ان خوصصة قطاع المياه المعدنية يعتبر حديثا لذلك فهو يشكو عديد العوائق منها قلة التعريف بمزايا القطاع ومردوديته على المدى البعيد وصعوبة استغلال الارض والمناطق التي تحتوي ثروات اضافة الى ضرورة العناية اكثر من جانب الدولة بهذا القطاع بتقديم حوافز تشجيعية للصناديق الاجتماعية ذات الصلة لدفعها الى المبادرة للاستثمار في هذا القطاع، مثلما هو متداول في البلدان الاوروبية.

مثلا، اسبانيا اذ تساهم الحكومة الاسبانية في تطوير القطاع، ولا تتكفل الصناديق الاجتماعية آليا بمصاريف العلاج والاقامة بل يؤخذ بعين الاعتبار سن المريض وخطورة مرضه وذلك في اطار برنامج سياحة استشفائية اجتماعية تتكفل بها وزارة الشؤون الاجتماعية.

أول بوابة حول قطاع المياه المعدنية في تونس

وقدمت في السياق نفسه، السيدة شاهيناز القيزاني محتوى اول بوابة حول قطاع المياه المعدنية في تونس للتعريف وطنيا ودوليا بالقطاع وبفرص الاستثمار فيه، كما تتضمن البوابة معطيات بخصوص منابع المياه المعدنية في تونس وأشكال استغلالها ومزاياها العلاجية وغيرها من المعطيات الهامة حول القطاع.

وتمت صياغة هذه المعلومات باللغة العربية والفرنسية والانقليزية.

سندس الفازعي

في تونس المؤسسات الصغرى تمثل 90 % من مجموع الإنتاج

تونس – الصباح الاقتصادي

تمثل المؤسسات الصغرى رافدا أساسيا في استراتيجية النهوض بالعمل المستقل باعتبارها تحتل مكانة متميزة في تركيبة النسيج الاقتصادي التونسي، إذ تمثل حوالي 90٪ من مجموع مؤسسات الانتاج، وتشغل قرابة 25٪ من إجمالي السكان النشيطين المستقلين، وتساهم في تحقيق أكثر من

30٪ من الانتاج، وحوالي 37٪ من القيمة المضافة وقرابة ثلث الناتج المحلي الاجمالي. كما تمثل هذه المؤسسات قرابة 50٪ من مداخيل الأسر وتساهم في توزيع أكثر من 15٪ من حجم الأجور.

وقد بلغ العدد الجملي للمؤسسات حسب سجل المؤسسات بالمعهد الوطني للاحصاء حوالي 107 الف مؤسسة سنة 2001 وذلك دون اعتبار المستقلين الذين يبلغ عددهم حوالي 290 ألف (منها 93٪ تشغل اقل من 10 أعوان).

كما تم تطوير تدخلات صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وتفعيل دوره في النهوض بالمؤسسات الصغرى والعمل المستقل.

وقد شملت هذه الاجراءات خاصة الترفيع في تكلفة المشاريع الممولة في إطاره التي أصبحت 50 الف دينارا منذ سنة 1996 والتوسيع في قائمة الانشطة الحرفية الممارسة في المؤسسات الصغرى. هذا بالاضافة الى تعزيز دور صندوق النهوض باللامركزية الصناعية. ويهدف تيسير تمويل المشاريع المنتجة وخاصة المشاريع المحدثة من قبل الباعثين الجدد يتم العمل على إدخال إصلاح جوهري على النظام الحالي لضمان القروض وذلك بتخصيص تدخلات الصندوق الوطني للضمان لفائدة المؤسسات الصغرى والانشطة الفلاحية وإحداث نظام جديد لضمان التمويلات المسندة الى المؤسسات المتوسطة في الصناعة والخدمات.

وفي هذا الاطار تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2003 إحداث نظام جديد لضمان القروض والمساهمات المسندة للمؤسسات المتوسطة في الصناعة والخدمات والتي تكون كلفة استثمارها بين 50 الف و 3 ملايين دينار.

تدخلات البنك التونسي للتضامن

ويمول البنك مشاريع صغرى في مختلف القطاعات الاقتصادية وبالخصوص منها: المهن الصغرى والصناعات التقليدية والفلاحة والخدمات. ولقد استقرت تمويلات البنك في حصة الخدمات والمهن الصغرى خلال الاربعة أشهر الأولى لسنة 2003 وذلك في حدود (82٪) مع ارتفاع نسبي في حصة الفلاحة خلال الاربعة أشهر الأولى لسنة 2003 بنسبة 13.5٪ مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2002 (11.4٪).

كما تتمركز جل الانجازات في قطاعي الفلاحة والتجارة في شكل أموال متداولة تتعلق بتمويل بعض الانشطة الفلاحية كتربية الماشية الصغرى أو الزراعات الموسمية أو الانشطة التجارية وتتوزع انجازات البنك على مختلف القطاعات على النحو التالي: الفلاحة 36.1٪ والتجارة 27.1٪ والمهن الصغرى 18.6٪ والصناعات التقليدية 7.2٪ وأخيرا الخدمات 4.1٪.

سندس الفازعي